

تشخيص الأزمة المالية العالمية الحالية من منظور إسلامي

طبري سعد*

Résumé :

La crise financière mondiale actuelle a atteint le maximum le 15/9/2008, qui coïncide à la faillite de la banque Lehman Brothers, quatrième grande banque en Amérique, qui avait été précédée par la faillite de 11 banques, et ce phénomène est devenu comme un tsunami financier qui touche les institutions financières américaines. La crise ne s'arrêtera pas à ce point, mais il est prévu qu'elle touche tous les secteurs économiques entre autre les cartes de crédit ou le marché de l'automobiles.. etc. Cette crise a des effets sur les économies du monde, y compris: la perte des grandes banques mondiales, la faillite des banques et des entreprises, l'effondrement des bourses dans le monde. Les causes de la crise sont dues à quatre raisons principales: les intérêts Bancaires, la titrisation, les jeux de hasard, et l'augmentation des dépenses militaires. Et pour remédier à la crise actuelle selon la charia islamique il faut interdire les intérêts bancaires, et le processus de titrisation, et les différents jeux d'argent en bourses.

* أستاذ مساعد قسم أ، المدرسة الوطنية العليا للإحصاء والاقتصاد التطبيقي - الجزائر.

الملخص:

بلغت الأزمة المالية العالمية الحالية أوج ذروتها في 2008/9/15، الموافق لإعلان إفلاس بنك ليمان براذرز الذي كان يعتبر رابع أكبر بنك في أمريكا. وقد سبق هذا الإفلاس إفلاس 11 مصرفاً، وأصبحت ظاهرة الإفلاسات أشبه بتسونامي مالي يضرب المؤسسات المالية الأمريكية الواحدة تلو الأخرى. ولن تتوقف الأزمة عند هذا الحد بل يتوقع أنها ستضرب كل القطاعات الاقتصادية سواء كانت بطاقات الائتمان أو سوق السيارات.. الخ.

نهذه الأزمة آثار متعددة على مختلف اقتصاديات العالم، من أهمها: خسائر البنوك العالمية الكبرى، إفلاس البنوك والشركات، انهيار البورصات في العالم. أما أسباب الأزمة فنرجع إلى عدد من الأسباب الرئيسية منها: الفائدة المصرفية، والتوريق، والمقامرة، وتضخم النفقات العسكرية. وفيما يخص كيفية علاج الأزمة الحالية وفقاً للشريعة الإسلامية فهي تتمثل في تحريم التعامل بالفوائد المصرفية، والتوريق، والمقامرة بمختلف أشكالها.

مقدمة:

لم تكن الأزمة المالية العالمية التي أصابت العالم مؤخراً الأولى ولن تكون الأخيرة، والسبب في ذلك راجع إلى آلية النظام الرأسمالي نفسه، حيث يرجع سبب حدوث الأزمة الاقتصادية بصفة عامة في النظام الرأسمالي، إلى أنه في مرحلة الرواج تفرط البنوك في منح الائتمان للمشروعات،

وأيضاً تتوسع المشروعات بالافتراض من البنوك وهي مطمئنة إلى أنها تستطيع السداد، ثم تأتي بعد ذلك مرحلة تالية لا تستطيع فيها المشروعات المقترضة أن تسدد خدمات القرض (فائدة القرض زائد القسط). الشيء الذي يدخل المشروعات في دائرة عدم إمكانية التسديد والتعرض إلى الإفلاس، الذي يؤثر بدوره سلباً على إمكانيات البنوك والمؤسسات المالية المختلفة، وتبدأ مرحلة أخرى وهي مرحلة الكساد والانكماش أي الأزمة. وبالطبع بالإضافة إلى السبب الرئيسي للأزمات هناك أسباب خاصة لكل أزمة.

ويهدف هذا المقال إلى تشخيص الأزمة المالية الحالية، وكيفية علاجها من منظور إسلامي. وعليه فإننا نتطرق إلى المحاور التالية:

— ظروف ظهور الأزمة المالية الحالية؛

— ماهية الأزمة المالية الحالية؛

— أسباب الأزمة المالية الحالية؛

— كيفية علاج الأزمة الحالية.

أولاً: ظروف ظهور الأزمة المالية الحالية:

لم تكن الأزمة المالية العالمية الحالية وليدة ظروف العالم اليوم، وإنما هي حلقة من سلسلة أزمات متتالية ومتراكمة بداية من العقد الثامن من القرن العشرين، فخلال الفترة الممتدة من 1979، إلى 1997 كانت هناك حوالي 158 أزمة سعر صرف، و54 أزمة مصرفية. وتعرض النظام المصرفي لمعظم الدول التي تحولت إلى اقتصاد السوق إلى خسائر فادحة.¹

وقد شهد الاقتصاد الأمريكي أزمة الاثنين الأسود 1987/10/19، حيث تسبب ارتفاع أسعار الفائدة في إرباك سوق الأوراق المالية، مما أدى إلى انخفاض قيمة الأسهم بنسبة 25% في يوم واحد في بورصة وول استريت بنيويورك، وتلتها أزمة الجنية الإسترليني في بريطانيا سنة 1992، ثم في المكسيك سنة 1994، والأرجنتين سنة 1995، وسنة 2001، والبرازيل سنة 1999، ثم أزمة جنوب شرق آسيا سنة 1997، حيث شهدت الأسواق المالية لتلك الدول انهيارا كبيرا، وقد ابتدأت الأزمة من تايلندا ثم انتشرت بسرعة إلى بقية دول المنطقة.²

وترجع أسباب هذه الأزمات إلى أن الدول الرأسمالية الكبرى، وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية، انتقلت بداية من سبعينات القرن العشرين من سياسة "التصنيع" إلى سياسة "اللا تصنيع"، التي تتمثل في نقل الصناعات الثقيلة الملوثة للبيئة إلى الصين والهند وغيرهما، بالإضافة إلى تحرير أسواق رأس المال، الشيء الذي أدى إلى هجرة جماعية لرؤوس الأموال إلى الدول النامية. وظهر تقسيم عمل دولي جديد: التكنولوجيا المتطورة والخدمات المالية متمركزة في الدول الرأسمالية الكبرى، وأغلبية الصناعات الثقيلة والكيمياوية في الدول الأخرى.

إن سياسة "اللا تصنيع" أدت إلى التوسع الهائل في الأسواق المالية، فأصبح القطاع المالي البريطاني مسؤولاً عن نصف نمو اقتصاد بريطانيا، ونفس الشيء بالنسبة للقطاع المالي المقاري في الولايات المتحدة حتى سنة 2006، وبهذا انتقل الاقتصاد من اقتصاد حقيقي إلى اقتصاد مضاربة.³

فمنذ بداية القرن الحالي حتى سنة 2006 شهدت قيم العقارات وأسهم الشركات العقارية ارتفاعاً بصورة مستمرة في جميع دول العالم، وخاصة الولايات المتحدة الأمريكية، حتى أصبح الاستثمار في العقار أفضل أنواع الاستثمار. هذا من جهة ومن جهة أخرى، كانت هناك فوائض من السيولة لدى البنوك والشركات الأمريكية، لا تجد منافذ استثمارية لها. فالتسعت التسهيلات العقارية إلى درجة أن البنوك منحت قروضاً حتى للأفراد غير القادرين على سداد ديونهم بسبب دخولهم الضعيفة، وبدون ضمانات في بعض الأحيان. فأقبل الأمريكيون أفراداً وشركات على شراء العقارات، إما بهدف السكن أو الاستثمار طويل المدى أو المضاربة.⁴

ثانياً: ماهية الأزمة المالية الحالية:

في هذا المحور نتطرق إلى المعالم الأساسية للأزمة الحالية، وأثارها، وأسبابها، وذلك كما هو موضح أدناه:

1 - المعالم الأساسية للأزمة العالمية الحالية: للأزمة الحالية مجموعة من المعالم الخاصة بها تميزها عن غيرها من الأزمات التي مر بها العالم قبل ذلك، ومن هذه المعالم نذكر:

- تكالب أصحاب رؤوس الأموال على سحب ودائعهم من البنوك لأن رأس المال جبان؛

- قيام العديد من المؤسسات المصرفية والمالية بتجميد منح القروض للشركات والأفراد خوفاً من عدم تحصيلها؛

- انكماش حاد في النشاط الاقتصادي وفي كافة نواحي الحياة، ويرجع ذلك إلى نقص السيولة المتداولة لدى الأفراد والشركات والمؤسسات المالية، الشيء الذي أدى في الأخير إلى توقف المقترضين عن سداد دينهم.
 - انخفاض مستوى التداولات في البورصات، وهو الشيء الذي أحدث ارتباكاً وخللاً في مؤشرات الهبوط والصعود؛
 - انخفاض مبيعات السلع والخدمات، وخاصة في قطاعي العقارات والسيارات بسبب ضعف السيولة؛
 - ارتفاع معدل البطالة بسبب التوقف والإفلاس والتصفية. وأدى ذلك إلى ارتفاع معدل الطلب على الإعانات الاجتماعية من الحكومات؛
 - انخفاض معدلات الاستهلاك والإنفاق والادخار والاستثمار وأدى هذا إلى مزيد من الكساد والبطالة والتعثر والتوقف والتصفية والإفلاس.⁵
- 2- آثار الأزمة على اقتصاديات العالم: لقد مست الأزمة مختلف دول العالم بنسب مختلفة باختلاف درجة علاقتها مع الاقتصاد الأمريكي. ولا يتسع المجال هنا لذكر جميع الآثار الناجمة عن هذه الأزمة، لذا نكتفي بذكر أهمها.
- 2-1- على الاقتصاد الأمريكي: لقد بلغت خسائر ثمانية بنوك أمريكية عام 2007 حوالي 81,8 مليار دولار، وخسائر ستة بنوك أمريكية للسداسي الأول لعام 2008 حوالي 53,3 مليار دولار⁶. وفقدت مؤسسة التأمين رقم 1 عالمياً "أمريكان انترناشيونال جروب" 45% من قيمتها خلال أسبوع واحد و79% في سنة واحدة، وخسر "ليمان براذرز" وهو رابع بنك في وول ستريت 45% من قيمته في يوم واحد، و94% في سنة واحدة.⁷

وأصبحت ظاهرة الإفلاس أشبه بتسونامي مالي يضرب المؤسسات المالية الأمريكية، وهذه أهم عمليات خسائر البنوك العالمية الكبرى في الولايات المتحدة وفقاً لتسلسلها التاريخي:

في 15 سبتمبر 2008: أعلن بنك "ليمان براذرز" إفلاسه ليدخل التاريخ ويحتل المرتبة الأولى كأضخم حالة إفلاس تشهدها المحاكم الأمريكية من حيث أصوله حيث بلغت 691 مليار دولار. وأسفر سقوطه عن إغلاق 80 مؤسسة صغيرة متفرعة منه؛

في 26 سبتمبر 2008: أعلن بنك واشنطن ميوتوال وهو أكبر مؤسسة ادخار وسادس أكبر مصرف بأمريكا، إفلاسه وبذلك يحتل المرتبة الثانية كأضخم حالة إفلاس في تاريخ أمريكا حيث بلغت أصوله 327.9 مليار دولار، مما أدى لتدخل الحكومة والاستحواذ على الأصول المصرفية وبيعها إلى JPMorgan Chase؛

في 30 أبريل 2009: أعلنت شركة "كرايسلر" لصناعة السيارات في أمريكا عن إفلاسها. وهي بذلك تحتل المرتبة السابعة لأهم عمليات إفلاس في تاريخ الولايات المتحدة حيث كانت قيمة أصول الشركة (39 مليار دولار).

في 1 جوان 2009: أعلنت مؤسسة جنرال موتورز "جي أم" ثاني أكبر شركة سيارات في العالم إفلاسها، وتعتبر أكبر عملية إفلاس لشركة صناعية في تاريخ الولايات المتحدة، وهي بذلك تحتل المرتبة الرابعة كأضخم حالة إفلاس في تاريخ أمريكا حيث بلغت أصولها 91 مليار دولار.⁸

ولم تتوقف الأزمة عند حد البنوك بل ضربت كل القطاعات الاقتصادية الأمريكية.

2-2- على الاقتصاد العالمي: بلغت خسائر البنوك العالمية الكبرى لعام 2007 حوالي 147 مليار دولار، وبلغت خسائر أربعة بنوك فرنسية لنفس العام 16,8 مليار دولار، في حين بلغت خسائرها للسداسي الأول لعام 2008 حوالي 16,5 مليار دولار⁹. وقد أعلن البنك البريطاني "رويال بنك أوف سكوتلاند The Royal Bank of Scotland" عن تحقيق خسارة صافية بمبلغ 34 مليار دولار خلال عام 2008، وهي أكبر خسارة في تاريخ البنوك والشركات البريطانية. وكان هذا البنك على وشك الانهيار خلال هذا العام، واضطرت الحكومة البريطانية للتدخل لإنقاذه بشراء نحو 70% من أسهمه.¹⁰

تشير الإحصائيات إلى أن المؤسسات المالية على مستوى العالم، قد خسرت ما يقرب من 3 تريليون دولار منذ مطلع العام 2008 حتى نهاية أكتوبر من نفس العام.¹¹

وشهد العالم انهياراً حاداً في أسواقه المالية (البورصات)، نتيجة تعرض السوق المالي الأمريكي لهزة شديدة نتيجة الأزمة المالية. ومنها انتقلت العدوى إلى جميع الأسواق العالمية. تشير الإحصائيات إلى أن هذه الأسواق قد خسرت أكثر من 20 مليار دولار منذ بداية سنة 2008 إلى نهاية أكتوبر من نفس السنة، ففي نفس الفترة تقريباً فقدت البورصة الأمريكية والروسية واليابانية والخليجية على الترتيب، 42%؛ 65,5%؛ 33% و 47,5% من قيمتها.¹²

- 2-3- على اقتصاد الدول العربية: لقد تأثرت الدول العربية مثلها مثل دول العالم بالأزمة العالمية، ويتمثل ذلك فيما يلي:
- تدهورت مؤشرات بورصات الدول العربية بصفة عامة، والبورصات الخليجية بصفة خاصة، وترتب عن ذلك خسائر مالية فادحة.
 - ارتفع معدل المسحوبات من البنوك العربية بسبب الخوف والهلع، وسبب لها ذلك خللاً في حركة التدفقات النقدية والمالية، مما اضطر بعض البنوك المركزية في الدول العربية إلى ضخ كميات من السيولة لتلبية احتياجات الطلب على النقد. وقامت العديد من البنوك العربية بتجميد تمويل المشروعات التي تقوم بها الشركات، وسبب هذا انكماشاً في مجال الأعمال، مما أدى في النهاية إلى تعثر وعدم قدرة الشركات المقترضة عن سداد مستحققاتها للبنوك. وهذا بدوره ساهم في تفاقم الأزمة.
 - ارتفعت المخاطر المالية التي تواجه البنوك العربية عن المعدلات المتعارف عليها بسبب عدم القدرة على التنبؤ بما سوف تأتي به الأزمة من آثار سلبية سواء كانت نفسية أو سلوكية أو مالية أو سياسية.
 - قام بعض كبار المستثمرين من الأجانب بسحب أموالهم وتجميد معاملاتهم في أسواق النقد والمال العربية، وهذا ما أدى إلى خلل وعدم استقرار المعاملات والبورصات العربية.
 - انخفاض أسعار النفط، مما يسبب خللاً في موازين مدفوعات الدول العربية النفطية.¹³

— ضخامة الخسارة التي منى بها المستثمر العربي والبنوك في أسواق النقد والمال في أمريكا و أوروبا وغيرها بسبب الأزمة المالية، فقد قدرت الأمم المتحدة خسائر الدول العربية من جراء الأزمة الحالية بنحو 350 مليار دولار.¹⁴

ثالثاً: أسباب الأزمة الحالية:

توجد العديد من الأسباب وفقاً للمنظور الإسلامي أدت إلى الأزمة الحالية، منها أربعة أسباب تعتبر رئيسية وهي: سعر الفائدة المصرفية، والتوريق، والمقامرة، وتضخم النفقات العسكرية. ونعرض لهذه العناصر بشيء من التفصيل، كالآتي:

1- سعر الفائدة المصرفية: في بداية القرن الواحد والعشرين وتطبيقاً للبرنامج الانتخابي للرئيس الأمريكي جورج بوش الابن الذي يتضمن الوعد بتمكين كل أمريكي من منزل خاص، قامت البنوك والمؤسسات المالية الأمريكية بتشجيع الأمريكيين على تملك العقارات. وفي ظل الرغبة في الاستحواذ على أكبر حصة من العملاء تغاضت هذه المؤسسات عن مقدرة العميل على السداد، بل وقامت بتخفيض قيمة الأقساط الأولى. هذا التشجيع دفع الكثير من الأمريكيين إلى شراء العقارات بهدف الاستثمار فيها، الشيء الذي أدى إلى ارتفاع الطلب عليها، وبالتالي ارتفعت أسعارها. وفي ظل هذا الارتفاع المستمر قام أصحاب العقارات المرهونة سابقاً بإعادة رهن عقاراتهم رهناً ثانياً، ثم ثالثاً نتيجة الإعادة المتكررة لتقييم العقار لارتفاع ثمنه، وهكذا انتشرت الرهون الأقل جودة.

كان سعر الفائدة على هذه القروض سعراً معوماً أي سعراً متغيراً، ومنذ عام 2004 قام البنك الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي (البنك المركزي) بالرفع المتوالي لسعر الفائدة، فقد زادت من نسبة 1 % في عام 2004 إلى أكثر من 5 % في عام 2006، الأمر الذي أدى إلى زيادة أعباء هذه القروض.¹⁵ مع حلول منتصف عام 2007 توقف عدد كبير من المقترضين عن تسديد ما عليهم من أقساط، مما ترتب عليه تحملهم أعباء إضافية نتيجة لهذا التأخير، وهو ما زاد في تعثر أصحاب القروض المتعثرين أصلاً (أكثر من 2 مليون شخص في الولايات المتحدة، لم يتمكنوا من سداد القروض)¹⁶، أدى هذا إلى قيام المؤسسات المقرضة بالاستيلاء على منازل المتعثرين المرهونة وعرضها للبيع، الشيء الذي أدى في النهاية إلى زيادة المعروض من العقارات بشكل كبير جداً في سوق العقارات، وبالتالي انخفاض أسعارها بشكل حاد.

2- التوريق (التسديد): التوريق هو أداة مالية حديثة، تتمثل في قيام مؤسسة مالية بتجميع حزمة من الديون المتمثلة ذات التدفقات النقدية المستمرة في المستقبل، والمضمونة بأصول محددة، في شكل محفظة والمضمونة كأصول، ووضعها في صورة دين واحد ثم عرضها على الجمهور من خلال مؤسسة متخصصة للاكتتاب في شكل أوراق مالية. ويهدف البنك من وراء ذلك ضمان التدفق المستمر للسيولة النقدية للبنك، بعبارة أخرى يتمثل مصطلح التوريق (التسديد) في تحويل القروض إلى أوراق مالية قابلة للتداول. ويطلق على هذه العملية أيضاً بتسييل الديون لأن عملية التوريق تؤدي إلى تحويل القروض من أصول غير سائلة إلى أصول سائلة.¹⁷

وقد استخدمت البنوك الأمريكية عملية التوريق بشكل واسع، لكي تتوسع في منح القروض (تلك القروض التي فاقت بشكل كبير الإمكانات المالية لتلك المؤسسات، فقد توسعت بعض هذه البنوك في الإقراض لأكثر من ستين ضعف حجم رؤوس أموالها)¹⁸، وتعني هذه الزيادة الكبيرة في الإقراض مزيداً من المخاطر إذا تعرض بعض المدينين لمشكلة في السداد. هذا ما حدث بالفعل في الأزمة الراهنة، فقد قامت البنوك بطرح أوراق مالية مقابل مجموعة من الديون المضمونة لديها بالمرهونات (ذات التدفقات النقدية المستمرة)، وقامت ببيع الديون إلى المؤسسات المالية الأخرى، أي قامت بخصم الديون التي لديها، وقامت هذه المؤسسات المالية المتخصصة بعد ذلك بشراء الديون بطرح أوراق مالية مقابل هذه الديون. وهكذا يعطي العقار الواحد الحق لصاحبه في الاقتراض من البنك أو المؤسسة المالية، ويقوم البنك أو المؤسسة باستخدام نفس العقار للاقتراض من المؤسسات المالية الأخرى، وتقوم هذه المؤسسات الأخيرة بدورها اعتماداً على نفس العقار بالاقتراض من مؤسسات مالية أخرى، وهكذا يولد العقار الواحد طبقات متتابعة من القروض، وهكذا تراكمت الديون. وأدى هذا التراكم إلى أنه عندما عجز البعض عن تسديد ديونهم (مليونين بين مالكي العقارات في أميركا من ستون مليوناً على الأقل يملكون عقارات، أي بنسبة 3,3% وهي لا تمثل نسبة كبيرة)، وقع ما يشبه أثر أحجار الدومينو فانتقلت من دائن إلى آخر، وأدى هذا إلى الأزمة.¹⁹

وقد بلغت ما قدمته البنوك الأمريكية من قروض عقارية بين عامي 2000 — 2007، بفعل الارتفاع المستمر في أسعار العقارات والتساهل في شروط

منح القروض، من 640 مليار دولار إلى أكثر من 2 000 مليار دولار، كما زادة خلال نفس الفترة نسبة القروض الأقل جودة من 8 ٪ لتتجاوز 20 ٪.²⁰

3- المضاربة (المقامرة): تكون المضاربة عن طريق قيام حاملي السندات العقارية بالتأمين على أصل تلك السندات وعوائدها لدى شركات التأمين، مقابل قيام هذه الأخيرة بتسديد مستحقات حامل السند في حالة فشل المقترض (مشتري العقار) في الوفاء بالتزاماته، وبعد ذلك يتم بيع العقار وحينئذ تتحصل شركة التأمين على مستحقاتها.

وقد أدى تعثر عملاء الديون العقارية، رداءة سندات تلك الديون وانخفاض القيمة السوقية لأصولها العقارية، إلى التأثير بصورة مباشرة على شركات التأمين من خلال مطالبة حاملي السندات العقارية شركات التأمين بتغطية خسائرهم؛ الأمر الذي أدى إلى تكبد أكبر مؤسستين للرهن العقاري في الولايات المتحدة (فان ماي وفريدي ماك) لخسائر كبيرة، وحدث نفس الشيء مع أكبر مجموعة تأمين في العالم، وهي الشركة الأمريكية (أي آي جي AIG).

كما ظهرت المقامرة بشكل واضح في عمليات المضاربات من خلال البيع على المكشوف والمشتقات المالية على الأوراق المالية.

يتمثل البيع على المكشوف في بيع أوراق مالية من طرف بائع لا يملك هذه الأوراق عند إتمام عملية البيع، ويشترى البائع هذه الأوراق في وقت لاحق عندما تنخفض قيمتها السوقية، وبذلك يحقق البائع ربحاً من الفرق

بين السعيرين، وتحدث الخسارة في حال العكس، وتعتمد هذه العملية على توقع البائع لما يحدث في سوق الورقة المالية.

تتمثل المشتقات المالية في: العقود الآجلة، وعقود المستقبلية. وعقود الخيارات، وعقود المبادلة، والتوريق وتقوم تلك المشتقات على أساس الاتجار في المخاطر²¹. وتؤدي هذه المشتقات كما يقول د/ منذر قحف: "إلى ما يطلق عليه بالمجموع الصفري، أي أن مجموع المعاملة فيها يكون صفراً، بعبارة أخرى واحد يربح وواحد يخسر، لا توجد قيمة مضافة في المجتمع لم ينتج شيء جديد، فمن أين يأتي الربح؟ سيأتي من خسارة الآخر، هذه المعاملات لا حقيقة لها، هي مضاربة على السعر ينتهي بخاسر وكاسب دون زيادة إنتاج في المجتمع من أي نوع." وهذا هو أصل المقامرة. ونتيجة لهذا أصبح ما يتداوله العالم كله ما بين تجارة حقيقية وتجارة نقدية محضة نحو 530 ترليون دولار في العالم، أي فقط 5% من هذا المقدار يمثل الاتجار في الأشياء الحقيقية، والـ 95% معاملات نقدية محضة وهذا ما جعل الكثير من الكتاب يصرحون بأننا نعيش في نادي قمار عالمي big Las Vegas club.²²

وهكذا تحولت الأزمة إلى تسونامي مالي يضرب صرح الاقتصاد العالمي، ففقد المستثمر الثقة في آليات السياسات النقدية والائتمانية القائمة على سعر الفائدة المصرفية.

4- تضخم النفقات العسكرية: ما يحدث في أسواق العالم هو عبارة عن نتيجة حتمية لسياسة خاطئة في الولايات المتحدة على مدى الثماني سنوات الماضية وهي سنوات إدارة الرئيس بوش كما يرى إبراهيم عويس. فمن

ناحية نجد أنه لم يكن هناك التزام بسياسة حكيمة بالنسبة للإنفاق الأمريكي في الوقت الذي دخلت فيه الولايات المتحدة حرباً غير مشروعة قانونياً ضد العراق؛ وأنفق على هذه الحرب المبالغ الطائلة لدرجة أنه ينفق مليون دولار كل ثلاث دقائق لتمويل تلك الحرب، وبالتالي، أخذت الولايات المتحدة مبالغ كبيرة جداً من وعاء السيولة العالمية حتى تسد هذا العجز، وهنا كان لا بد أن تدخل مقترضة أيضاً.

بينت دراسة لمجلة فورن بولوسي الأمريكية في عدد مارس/ أبريل 2007 الصادرة عن مكتب إدارة خدمات البحث بالكونغرس أنه في العام 2001 كانت ميزانية البنتاغون (وزارة الدفاع الأمريكية) 319 مليار دولار، وفي العام 2002 ارتفعت إلى 345 مليار، وفي العام 2003 وصلت إلى 438 مليار، ثم في العام 2004 بلغت 448 مليار، وفي 2005 بلغت 507 مليار، وفي 2006 وصلت إلى 536 مليار، وفي العام 2007 ارتفعت لحد 611 مليار دولار.²³

رابعاً: علاج الأزمة المالية من منظور إسلامي:

لاحظت الولايات المتحدة الأمريكية بأن المشكلة الأساسية للأزمة الراهنة هي مشكلة سيولة، لذا قامت ومعها دول العالم بتخفيض متلاحق لسعر الفائدة حتى كادت أن تصل إلى الصفر، وبضخ مليارات الدولارات في البنوك والشركات المتعسرة، وفرض قيود مؤقتة على كل العمليات التي تتم في البورصة والتي تسبب في المضاربة، كل هذا بغية القضاء على الأزمة. ولكن عندما ندقق في الأمر نجد أن هذا ليس بعلاج، وإنما هو مسكن فقط، يدفع الأزمة إلى الأمام إلى المستقبل، مثله في ذلك مثل المريض، فبدلاً من

أن يلجأ إلى العلاج الجذري، يلجأ إلى أخذ قرص من الدواء ليزيل عنه الألم في الوقت الحاضر فقط.

ولعلاج هذه الأزمة بشكل نهائي يجب القضاء على سبب الداء، وذلك كما يلي:

1- إلغاء الفوائد المصرفية: حرم الله عز وجل الربا (الفوائد المصرفية)، وجاء هذا التحريم في كل الكتب السماوية، فلقد حرمت الديانة اليهودية الربا ففي سفر الخروج: "إن أقرضت فضة لشعبي الفقير الذي عندك فلا تكن له كالمرابي. لا تضعوا عليه ربا." ²⁴ وجاء في سفر اللاويين: "لا تأخذ منه ربا ولا مرابحة بل اخش إلهك فيعيش أخوك معك. فضتك لا تعطيه بالربا وطعامك لا تعط بالمرابحة." ²⁵ وفي المزامير: "فضته لا يعطيها بالربا ولا تأخذ الرشوة على البريء." ²⁶ وفي سفر التثنية: "لا تقرض أخاك بربا، ربا فضة أو ربا طعام أو ربا شيء ما مما يقرض بربا للأجنبي" ²⁷ تقرض بربا ولكن لأخيك لا تقرض بربا." ²⁸

لقد حرمت النصرانية الربا ففي إنجيل لوقا: "وإن أقرضتم الذين ترجون أن تستردوا منهم فأني فضل لكم. فإن الخطاة أيضاً يقرضون الخطاة لكي يستردوا منهم المثل. بل أحبوا أعداءكم وأحسنوا وأقرضوا وانتم لا ترجون شيئا فيكون أجركم عظيما.." ²⁹

لقد جاء حكم الإسلام القاطع في تحريم الربا تحريماً قطعياً في قوله عز وجل:

﴿الَّذِينَ يَأْكُلُونَ الرِّبَا لَا يَقُومُونَ إِلَّا كَمَا يَقُومُ الَّذِي يَتَخَبَّطُهُ الشَّيْطَانُ مِنَ الْمَيْمَنِ ذَلِكَ بِأَنَّهُمْ قَالُوا إِنَّا الْبَيْعُ وَمِثْلُ الرِّبَا وَأَحَلَّ اللَّهُ الْبَيْعَ وَحَرَّمَ الرِّبَا فَمَنْ جَاءَهُ مَوْعِظَةٌ مِنْ رَبِّهِ فَاتَّقَ اللَّهَ مَا سَكَتَ وَأْمُرْهُ بِاتَّقَاتِهِ وَمَنْ عَادَ فَأُولَئِكَ أَصْحَابُ النَّارِ هُمْ فِيهَا خَالِدُونَ ﴿٢٣٧﴾ يَمْحُو اللَّهُ الرِّبَا وَيُزِيلُ الشُّكَّ وَاللَّهُ لَا يُحِبُّ كُلَّ كَفَّارٍ أَثِيمٍ ﴿٢٣٨﴾ إِنَّ الَّذِينَ ءَامَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ وَأَقَامُوا الصَّلَاةَ وَآتَوُا الزَّكَاةَ لَهُمْ أَجْرُهُمْ عِنْدَ رَبِّهِمْ وَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ ﴿٢٣٩﴾ يَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا أَنفَعُ اللَّهِ وُدُّوهُمَا بَيْنَ يَدَيْهِ إِنَّ كُنُوزَهُ لَمُؤْمِنِينَ ﴿٢٤٠﴾ فَإِنْ لَمْ تَقْعُوا فَاذْنُوا بِحَرْبٍ مِنَ اللَّهِ وَرَسُولِهِ وَإِنْ تُبَسِّمُوا فَهِيَ زَكَاةٌ وَأَنْتُمْ لَا تَعْلَمُونَ ﴿٢٤١﴾ وَإِنْ كُنْتُمْ دُونَ عَشْرِ رَجُلٍ فَتَحْطَرُّوا إِلَى مِيسَرَةٍ وَأَنْ تَصَدَّقُوا خَيْرٌ لَكُمْ إِنْ كُنْتُمْ تَعْلَمُونَ ﴿٢٤٢﴾ 30

وقد أقر مجمع البحوث الإسلامية بالقاهرة في مؤتمره الثاني سنة 1385 هـ ، ماي 1965، مجموعة من القرارات والتي صدرت بإجماع أكثر من ثلاثمائة من علماء المسلمين من خمس وثلاثين دولة إسلامية؛ مما يطمئن إلى وجود إجماع شرعي يدعم هذه القرارات، ويحتم الأخذ بها، لاسيما وأنها قد جاءت مؤيدة لنصوص الكتاب والسنة. وتتمثل قرارات المؤتمر فيما يلي:

— الفائدة على أنواع القروض كلها ربا محرم، لا فرق في ذلك بين ما يسمى بالقرض الاستهلاكي وما يسمى بالقرض الإنتاجي، لأن نصوص الكتاب والسنة في مجموعها قاطعة في تحريم النوعين.

— كثير الربا وقليله حرام كما يشير إلى ذلك الفهم الصحيح في قول الله تعالى: ﴿يَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا لَا تَأْكُلُوا الرِّبَا أَضْعَافاً مُضَاعَفَةً وَانْقَرُوا إِلَيْكُمْ تُقْلِدُونَ 31

— الإقراض بالربا محرم لا تبيحه حاجة ولا ضرورة، والإقراض بالربا محرم كذلك ولا يرتفع إثمه إلا إذا دعت إليه الضرورة.

— أعمال البنوك من الحسابات الجارية وصرف الشيكات (الصكوك) وخطابات الاعتماد والكمبيالات الداخلية التي يقوم عليها العمل بين التاجر والبنوك في الداخل، كل هذا من المعاملات المصرفية جائزة، وما يؤخذ من أجر نظير هذه الأعمال ليس من الربا.

— الحسابات ذات الأجل بفائدة وفتح الاعتماد بفائدة وسائر أنواع الإقراض نظير فائدة كلها من المعاملات الربوية وهي محرمة.³²

بناءً على ما سبق، لا يجوز للمسلم أن يتعامل بالفوائد المصرفية إلا في حالة الضرورة القصوى، وهذه الضرورة يجب أن تقدر بقدرها. وهي متروكة لتقدير صاحب الضرورة. وعندما يعلم المسلم بحرمة شيء ما، عليه أن ينقاد ويذعن لأمر الله عز وجل، ولا يضره إن علم الحكمة من وراء هذا التحريم أم لم يعلم فيكفيه أن الله قد حرمه.

وفي هذا الشأن يقول الله تعالى:

﴿وَمَا كَانَ لِمُؤْمِنٍ وَلَا مُؤْمِنَةٍ إِذَا قَضَىٰ اللَّهُ وَرَسُولُهُ أَمْرًا أَنْ يَكُونَ لَهُمُ الْخِيَرَةُ مِنْ أَمْرِهِمْ وَمَنْ يَعْصِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ فَقَدْ ضَلَّ ضَلَالًا مُّبِينًا﴾³³

من الآثار الناجمة عن التعامل بالفوائد المصرفية على الصعيدين الاقتصادي والاجتماعي، نذكر:

— التضخم: بالإضافة إلى أن الفوائد المصرفية هي السبب الرئيسي للأزمات المالية، فإنها أيضاً تمثل تكلفة إضافية الأمر الذي يؤدي إلى

تضخم تكاليف الإنتاج بمقدار تلك الفوائد، يتحملها فقط مستهلك تلك السلع هذا من جهة، ومن جهة أخرى فإن للمصارف دور فعال في زيادة كمية النقد المتداول، عن طريق التوسع في منح الائتمان المصرفي؛ مما يقود إلى ظهور التضخم وملازمته للاقتصاد الوضعي. يؤدي التضخم إلى فشل النقود في القيام بوظائفها المختلفة: كمستودع للقيمة، وكوسيط للمبادلة، وكمقياس للقيمة.

- **الكساد والبطالة:** إذا ارتفعت أسعار السلع والخدمات ارتفاعاً عالياً فإن الناس يكفون عن الإقبال عليها، وعند ذلك تقل المصانع من الإنتاج، وقد تتوقف عنه، مما يؤدي في الأخير إلى أن تستغني عن جزء من اليد العاملة، فتنتشر البطالة فيصبح جزء من اليد العاملة عالة على المجتمع.

- **تعطيل الطاقات البشرية والتمايز الطبقي:** تعطل الفائدة (الربا) الطاقات البشرية المنتجة، وتشجع على الكسل، وإهمال العمل، لأن المرابي يجد أن بإمكانه أن ينمي ماله دون كد، أو عناء، فيألف الكسل ويمقت العمل فيصبح عالة على المجتمع. وبناءً على ذلك يقسم المجتمع إلى طبقتين طبقة مترفة تعيش في بذخ وأخرى كادحة تعيش في ضنك. وهذا ما يؤدي إلى نشوء الصراع الطبقي الذي يزعزع النظام السياسي والاجتماعي اللذان بدورهما يؤثران على الحياة الاقتصادية.

- **زيادة الاستهلاك والإسراف:** في ظل التعامل بالفوائد نجد أغلبية المرابين لا يفعلون شيئاً سوى الانتظار ليأخذوا الفائدة، وطالما أن المرابين يحصلون على المال دون أدنى مجهود وبشكل مستمر، فبالنّسبة إليهم الأموال في أيديهم وهم قلة متميزة من الناس؛ الأمر الذي من شأنه أن يؤدي إلى أن ينفقونها

بإسراف وتبذير خاصة على السلع الكمالية والترفيفية، وفي النهاية إلى الضياع وانتشار الرذيلة.

ومن جهة أخرى يزيد المقترضون من استهلاك السلع الكمالية التي لا تتماشى مع دخولهم الحقيقية، ويرجع هذا إلى سهولة حصولهم على المال في الوقت الحاضر من المرابين. الشيء الذي من شأنه أن يربط المقترض دائماً بطاحونة المرابي، وهذا هو السبب الفعلي للأزمة المالية العالمية الراهنة.

- انفصال رأس المال عن الاستثمار الإنتاجي: في بداية الثمانينات أصبح التوظيف في الأوراق المالية جذّاباً، حيث تضاعف المال الموظف في بورصة باريس مثلاً من سنة 1980 إلى سنة 1990 لفائدة أصحابه أربع مرات، وجلبت هذه الفوائض المدخرات إلى التوظيف في البورصات العالمية، خاصة نيويورك ولندن وباريس وطوكيو. وهذا ما أدى إلى إعادة النظر في الاستثمار الصناعي ومشاكله المختلفة من إنتاج إلى تسويق... الخ، خاصة في الدول المتخلفة. وأصبحت المؤسسات الصناعية نفسها تفضل توظيف أموالها في الأوراق المالية بدلاً من إعادة توظيفها في مصانع جديدة.³⁴

2- إلغاء عملية التوريق: الخطوة الثانية للعلاج هي إلغاء عملية التوريق، وهذا لأمرين هما:

الأمر الأول: حرمة هذا النوع من المعاملات، وهذا ما قرره مجلس المجمع الفقهي الإسلامي في دورته السادسة عشرة المنعقدة بمكة المكرمة، في الفترة من 5-10/1/2002م، وقد نظر في موضوع

(بيع الدين). وقد اتضح من البحوث المقدمة أن بيع الدين له صور عديدة؛ منها ما هو جائز، ومنها ما هو ممنوع، ويجمع الصور الممنوعة وجود أحد نوعي الربا: ربا الفضل، وربا النساء، في صورة ما، مثل بيع الدين الربوي بجنسه، أو وجود الغرر الذي يفسد البيع؛ كما إذا ترتب على بيع الدين عدم القدرة على التسليم ونحوه؛ لنهييه صلى الله عليه وسلم عن بيع الكالئ بالكالئ.

هناك تطبيقات معاصرة في مجال الديون تتعامل بها بعض المصارف والمؤسسات المالية، بعض منها لا يجوز التعامل به؛ لمخالفته للشروط والضوابط الشرعية الواجبة في البيوع. وبناء على ذلك قرر المجمع ما يلي:

أولاً. من صور بيع الدين الجائزة بيع الدين للمدين نفسه بثمن حَال؛ لأن شرط التسليم متحقق؛ حيث ما في ذمته مقبوض حكماً، فانتفي المانع من بيع الدين، الذي هو عدم القدرة على التسليم.

ثانياً. من صور بيع الدين غير الجائزة:

أ- بيع الدين للمدين بثمن مؤجل أكثر من مقدار الدين؛ لأنه صورة من صور الربا، وهو ممنوع شرعاً، وهو ما يطلق عليه (جدولة الدين).

ب- بيع الدين لغير المدين بثمن مؤجل من جنسه، أو من غير جنسه؛ لأنها من صور بيع الكالئ بالكالئ (أي الدين بالدين) الممنوع شرعاً.

ثالثاً. بعض التطبيقات المعاصرة في التصرف في الديون:

أ- لا يجوز حسم الأوراق التجارية (الشيكات، السندات الإذنية، الكمبيالات)؛ لما فيه من بيع الدين لغير المدين على وجه يشتمل على الربا.

ب- لا يجوز التعامل بالسندات الربوية إصداراً، أو تداولاً، أو بيعاً؛ لاشتمالها على الفوائد الربوية.

ج- لا يجوز توريق (تصكيك) الديون بحيث تكون قابلة للتداول في سوق ثانوية؛ لأنه في معنى حسم الأوراق التجارية المشار لحكمه في الفقرة (أ).³⁵

✓ الأمر الثاني عقلي، فمن غير المنطقي القيام بعملية التوريق، رغم ما سببته هذه العملية من أزمة مالية طاحنة.

3- القضاء على المضاربة في البورصة: تعتمد المقامرة على المبادلات الصفريّة، والمبادلة الصفريّة. هي تلك المبادلة التي لا يكسب فيها طرف إلا بخسارة طرف آخر، أي أن هذه المبادلة لا تخدم مصالح الطرفين. وهذا هو بعينه نتيجة المشتقات المالية، فهي نوع من أنواع القمار، وقد حرم الله عز وجل القمار:

﴿يَسْأَلُونَكَ عَنِ الْخَمْرِ وَالْمَيْمِرِ قُلْ فِيهِمَا إِثْمٌ كَبِيرٌ وَمَنْفَعَةٌ لِّبَاشِرٍ وَإِثْمُهُمَا أَكْبَرُ مِنْ نَفْعِهِمَا﴾³⁶

(بيع الدين). وقد اتضح من البحوث المقدمة أن بيع الدين له صور عديدة؛ منها ما هو جائز، ومنها ما هو ممنوع، ويجمع الصور الممنوعة وجود أحد نوعي الربا: ربا الفضل، وربا النساء، في صورة ما، مثل بيع الدين الربوي بجنسه، أو وجود الغرر الذي يفسد البيع؛ كما إذا ترتب على بيع الدين عدم القدرة على التسليم ونحوه؛ لنهييه صلى الله عليه وسلم عن بيع الكالئ بالكالئ.

هناك تطبيقات معاصرة في مجال الديون تتعامل بها بعض المصارف والمؤسسات المالية، بعض منها لا يجوز التعامل به؛ لمخالفته للشروط والضوابط الشرعية الواجبة في البيوع. وبناء على ذلك قرر المجمع ما يلي:

أولاً. من صور بيع الدين الجائزة بيع الدين للمدين نفسه بثمن حال؛ لأن شرط التسليم متحقق؛ حيث ما في ذمته مقبوض حكماً، فانتهى المانع من بيع الدين، الذي هو عدم القدرة على التسليم.

ثانياً. من صور بيع الدين غير الجائزة:

أ- بيع الدين للمدين بثمن مؤجل أكثر من مقدار الدين؛ لأنه صورة من صور الربا، وهو ممنوع شرعاً، وهو ما يطلق عليه (جدولة الدين).

ب- بيع الدين لغير المدين بثمن مؤجل من جنسه، أو من غير جنسه؛ لأنها من صور بيع الكالئ بالكالئ (أي الدين بالدين) الممنوع شرعاً.

الخاتمة:

على ضوء ما سبق يمكن القول أن الأزمة المالية الحالية ليست هي وليدة اليوم، وإنما هي أعراض لمرض متأصل في النظام الرأسمالي، فالدارس لتاريخ النظام الرأسمالي يجد أن هناك العشرات من الأزمات قد مر بها هذا النظام منذ نشأته إلى يومنا هذا، وهي مختلفة في شدتها ومكانها. وقد بلغت الأزمة المالية العالمية الحالية أوج ذروتها في 2008/9/15، الموافق لإعلان إفلاس بنك ليمان براذرز الذي كان يعتبر رابع أكبر بنك في أمريكا، وأصبحت ظاهرة الإفلاس أشبه بتسونامي مالي يضرب المؤسسات المالية الأمريكية الواحدة تلو الأخرى. ولن تتوقف الأزمة عند هذا الحد بل يتوقع أنها ستضرب كل القطاعات الاقتصادية سواء كانت بطاقات الائتمان أو سوق السيارات .. الخ. لقد مست الأزمة مختلف دول العالم بنسب مختلفة باختلاف درجة علاقتها مع الاقتصاد الأمريكي. ولهذه الأزمة آثار متعددة على مختلف اقتصاديات العالم، من أهمها: خسائر البنوك العالمية الكبرى، إفلاس البنوك والشركات، انهيار البورصات في العالم. أما أسباب الأزمة فترجع إلى عدد من الأسباب الرئيسية أهمها: الفائدة المصرفية، والتوريق، والمضاربة (المقامرة)، وتضخم النفقات العسكرية. وفيما يخص كيفية علاج الأزمة الحالية من طرف دول العالم فعندما ندقق في الأمر نجد أن هذا ليس بعلاج، وإنما هو مسكن فقط، يدفع الأزمة إلى الأمام إلى المستقبل، لتظهر من جديد في مكان آخر بثوب جديد. أما العلاج الحقيقي فهو مبني على أساس النظام المالي الإسلامي الذي هو جزء من الاقتصاد

الإسلامي، وهذا العلاج يتمثل في تحريم التعامل بكل من الفوائد المصرفية، والتوريق، والمقامرة بمختلف أشكالها.

الهوامش والمراجع:

¹ - محمد أحمد زيدان: فصول الأزمة المالية العالمية، أسبابها، جذورها، وتبعاتها الاقتصادية - ورقة بحث مقدمة لمؤتمر: الأزمة المالية العالمية وكيفية علاجها من منظور النظام الغربي وإسلامي - جامعة الجنان، طرابلس - لبنان - يومي 14/13 مارس 2009.

² - زايري بلقاسم، ميلود مهدي: الأزمة المالية العالمية، أسبابها وأبعادها وخصائصها - ورقة بحث مقدمة لمؤتمر: الأزمة المالية العالمية وكيفية علاجها من منظور النظام الغربي وإسلامي - جامعة الجنان، طرابلس - لبنان - يومي 14/13 مارس 2009.

³ - الداوي الشيخ: الأزمة المالية العالمية، انعكاساتها وحلولها - ورقة بحث مقدمة لمؤتمر: الأزمة المالية العالمية وكيفية علاجها من منظور النظام الغربي وإسلامي - جامعة الجنان، طرابلس - لبنان - يومي 14/13 مارس 2009.

⁴ - أنظر: زايري بلقاسم، ميلود مهدي: الأزمة المالية العالمية، أسبابها وأبعادها وخصائصها - مرجع سابق.

محمد أحمد زيدان: فصول الأزمة المالية العالمية، أسبابها، جذورها، وتبعاتها الاقتصادية - مرجع سابق.

⁵ - حسين شحاتة: أزمة النظام المالي العالمي في ميزان الاقتصاد الإسلامي، منشور

على الموقع www.egyptwindow.net.

6 - Mission confiée par le Président de la République Dans le contexte de la Présidence française de l'Union européenne 2008 - Rapport sur la crise financière - p29.

7 - www.politique.net 27-9- 2008 - Quelles sont les causes de la crise financière mondiale .

8- www.alquds.com .

9 - Mission confiée par le Président de la République Dans le contexte de la Présidence française de l'Union européenne 2008 - Rapport sur la crise financière - p29.

10- <http://news.bbc.co.uk/hi/arabic/business/newsid> - الإعلان عن اكبر خسارة في

تاريخ البنوك البريطانية - 2009/2/29

11 - أنظر: أشرف محمد دوابه: الأزمة المالية العالمية - ط1 - دار السلام - القاهرة - 2009، ص55.

12 - أنظر: أشرف محمد دوابه: الأزمة المالية العالمية - مرجع سابق، ص63.

13 - حسين شحاتة: كيفية النجاة من أثر الأزمة المالية الرأسمالية على أسواق المال العربية، سلسلة بحوث في الفكر الاقتصادي الإسلامي، جامعة الأزهر، 2008.

14 - أنظر: أشرف محمد دوابه: الأزمة المالية العالمية، 2009، ص55.

15- [www.lafinancepourtous.com/La crise financière](http://www.lafinancepourtous.com/La%20crise%20financi%C3%A8re)

16 - [www.politique.net/27-9-2008- Quelles sont les causes de la crise financière mondiale.](http://www.politique.net/27-9-2008-Quelles%20sont%20les%20causes%20de%20la%20crise%20financi%C3%A8re%20mondiale)

17 - سعيد عبد الخالق: توريق الحقوق المالية - دراسة قانونية منشورة على موقع البوابة القانونية - www.tashreaat.com

18 - حازم الببلاوي: الأزمة المالية العالمية: محاولة للفهم - جريدة المصري اليوم - القاهرة - 2008/10/4.

19 - عبد الرحمن يسري، د/ منذر قحف - برنامج الشريعة والحياة - قناة الجزيرة - تاريخ الحلقة: 2009/4/17 - منشور على الموقع www.aljazeera.net.

20- Mission confiée par le Président de la République Dans le contexte de la Présidence française de l'Union européenne 2008 - Rapport sur la crise financière - p29.

21 - أشرف محمد دوابه: الأزمة المالية العالمية - مرجع سابق، ص36.

22 - عبد الرحمن يسري، د/ منذر قحف: برنامج الشريعة والحياة، مرجع سابق.

23 - إبراهيم عويس (أستاذ وخبير الاقتصاد السياسي الدولي): برنامج بلا حدود - قناة الجزيرة - تاريخ الحلقة: 2008/10/8 - منشور على الموقع www.aljazeera.net.

- 24 — الكتاب المقدس — دار الكتاب المقدس في الشرق الأوسط — الإسكندرية — 1983 — الإصحاح 22: 25.
- 25 — المرجع السابق — الإصحاح 25: 26 ، 27.
- 26 — المرجع السابق — المزمور 15 : 5.
- 27 — الأجنبي هو غير اليهودي.
- 28 — المرجع السابق — الإصحاح 25: 19 ، 20.
- 29 — الكتاب المقدس — العهد الجديد — مرجع سابق، الإصحاح 6: 34 ، 35.
- 30 — سورة البقرة، الآيات: 275 — 280.
- 31 — سورة آل عمران، الآية: 130.
- 32 — عبد السميع المصري: المصرف الإسلامي علمياً وعملياً — ط 1 — مكتبة وهبة — القاهرة — 1988 — ص48.
- 33 — سورة الأحزاب، الآية: 36.
- 34 — أحمد هني: المديونية — موفم للنشر — الجزائر — 1992 — ص40.
- 35 - <http://islamselect.com/mat/80486>
- 36 — سورة البقرة : من الآية 219.
- 37 — رواء أبو داود والترمذي والنسائي وأحمد وابن ماجه.
- 38 — سامي بن إبراهيم السويلم — التحوط في التمويل الإسلامي — ط1 — البنك الإسلامي للتنمية — 2007، ص35.
- 39 — المرجع السابق، ص37.